

المحاضرة السادسة: التحديات المعاصرة التي تواجه النظام المصرفي الجزائري.

تمهيد: أدى التقدم الكبير في استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وما صاحبها من حرية حركة رؤوس الأموال وتحرير تجارة الخدمات المالية، إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المالية، ومنها على الخصوص المؤسسات المصرفية، من خلال تقديم خدمات مصرفية مبتكرة إلى جانب الخدمات التقليدية، واللجوء إلى الاندماج من أجل تعزيز قدراتها التنافسية، هذا كله في ظل مقررات لجنة بازل 1، 2، 3.

1- الانعكاسات المتوقعة على المنظومة المصرفية الجزائرية من وراء تحرير تجارة الخدمات المصرفية: في ظل الجدل السائد لدى البلدان النامية والتي تستعد للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فالتوقعات حول الآثار التي يمكن أن تنعكس على الجهاز المصرفي ونخص بالآثار هنا المتوقعة على النظام المصرفي الجزائري، لها جانبين هما:

• الجانب السلبي: ويشمل الآثار التالية:

* إن فتح المنافسة بين البنوك الوطنية والأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية، وعمالة مؤهلة، وتنوع خدماتها، بالإضافة للتكنولوجيا المصرفية التي تعتمد عليها.

* إن هذه المنافسة غير متوازنة لا من ناحية الحجم، ولا من ناحية الخدمات المقدمة من البنوك الأجنبية العملاقة التي يتجاوز رأسمالها الدخل الوطني للجزائر بكثير.

* إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، قد يؤدي إلى خسائر تتشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية للبلاد.

* إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطة بنك الجزائر في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي.

* إن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة، وخاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها.

* يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية وسوء توزيعها الجغرافي.

• الجانب الايجابي: ويشمل الآثار التالية:

* إن فتح المنافسة بين البنوك الأجنبية والبنوك الوطنية من شأنه يحفز هذه الأخيرة على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق.

* سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تطوير الأساليب والممارسات المصرفية المواكبة لأحدث التقنيات المتاحة على الصعيد العالمي.

* إن المنافسة تدفع بالبنوك الوطنية إلى تحسين نظم الادارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.

* يؤدي تحرير الخدمات المالي والمصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية، وتطوير النظم الاشرافية والرقابية وتحقيق متطلبات كفاية رأس المال، ودعم

الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي، وهو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية.

* أن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المالية والمصرفية الجزائرية يعتبر بمثابة ضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر وكذا تسهيل عملياته المالية.

* تمكين البنوك الجزائرية من التواجد في الدول التي تقيم بها الجالية الجزائرية و يتيح لها فرصة أخرى لتعبئة الادخار، من خلال زيادة التحويلات المالية

2- الثورة التكنولوجية: لقد لعب التطور الكبير والمستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية دورا مهما في الوظيفة البنكية، حيث تتمثل أهم ميزاتة في:

- زيادة حجم النشاط والحصة السوقية.
- رفع كفاءة العمليات البنكية والخدمات المقدمة. تطوير وسائل الدفع المستعملة.
- تقديم خدمات جديدة أو مبتكرة.
- الضغط على النفقات المباشرة والغير مباشرة.

في الجزائر ومنذ بضع سنوات كثر الحديث عن عصنة القطاع المالي والمصرفي، وإن كانت العصنة لا تمثل إصلاح جزء من الكل لهذا القطاع الحساس، الذي يعتبر العمود الفقري في أي اقتصاد والركيزة الأولى لتحقيق توجهاته وأهدافه، إلا أن تحديث الخدمة المصرفية بالجزائر عن طريق عصنة كل من أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات إلخ، بات أمرا ضروريا وحتميا خصوصا في الآونة الأخيرة وذلك من أجل تسهيل اعتماد الصيرفة الإلكترونية.

3- الاندماجات المصرفية: يعرف الاندماج المصرفي على أنه: "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذويانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين المصرف الجديد".

إن أفق عمليات الاندماج المصرفي تضل محكومة بالمزايا والمكاسب المتحققة من وراء عملية الدمج، والمزايا التي يمكن أن تتحقق هي:

- الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم والسعة المترتبة عن كبر أعمال وأنشطة البنك.
- زيادة قدرة البنك على بعد الاندماج على الإنفاق المتعلق بالبحوث والدراسات.
- زيادة قدرة البنك على فتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وتوسيع عدد العملاء.
- تعزيز القدرة التنافسية من خلال السرعة والدقة والفاعلية في إشباع حاجات المتعاملين.
- زيادة قدرة البنك على التشابك القطاعي ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- زيادة قيمة البنك وملاءته المالية والرأس مالية وزيادة قيمة أسهمه في السوق.
- زيادة قدرة البنك على التحكم في الوقت والتكاليف.
- زيادة قدرة البنك على تخفيض المخاطر والتغلب عليها.